

# علم أصول الفقه

أصالة الاحتياط ٢٠-٩-١٤٠١ ٣٩

دراسات الأستاذ:  
مهدي الهادي الطهراني

## ١١- خروج بعض الأطراف عن محل الابتلاء

• ١١- خروج بعض الأطراف عن محل الابتلاء:

• المراد بالخروج عن محل الابتلاء **حالات عدم صدور الفعل بحسب طبعه عن المكلف** لتوقفه على مقدمات و عنايات فائقة أو طويلة بحيث يرى كأنه غير مقدور عرفاً و ان كان مقدوراً عقلاً كما في استعمال كأس في بلد لا يصل إليه عادة أو تنفر الطباع عن الإقدام عليه كما في أكل الخبائث مثلاً،

١١- خروج بعض الأطراف عن محل الابتلاء

- **و الجامع** ان يضمن انصراف المكلف عن الفعل بحسب الطبع الأولي و النوعي للناس بقطع النظر عن عناية أو خصوصية زائدة فيكون بحكم العاجز عنه عرفا و ان لم يكن عاجزا حقيقة.

## ١١- خروج بعض الأطراف عن محل الابتلاء

• وقد وقع البحث عند المحققين عن منجزية العلم الإجمالي بحرمة واقعة خارجة عن محل الابتلاء أو حرمة واقعة أخرى داخلية في محل الابتلاء، و لتفصيل البحث حول هذا الأمر ينبغي الحديث في مقامين:

# ١١- خروج بعض الأطراف عن محل الابتلاء

بعض أطراف العلم  
الإجمالي بالحرمة  
**غير مقدور حقيقة.**

بعض الأطراف  
**خارجا عن محل  
الابتلاء.**

خروج بعض  
الأطراف عن محل  
الابتلاء

## ١١- خروج بعض الأطراف عن محل الابتلاء

- **المقام الأول** - فيما إذا كان بعض أطراف العلم الإجمالي بالحرمة غير مقدور حقيقة.
- **المقام الثاني** - فيما إذا كان بعض الأطراف خارجا عن محل الابتلاء.

## ١١- خروج بعض الأطراف عن محل الابتلاء

- و مفروض البحث في المقامين **مقارنة** العجز الحقيقي أو العرفي مع العلم أو **تقدمه** عليه
- و اما إذا حصل العجز بعد العلم الإجمالي فقد عرف حكمه مما سبق في بحث الاضطرار.

# ١١- خروج بعض الأطراف عن محل الابتلاء

بعض أطراف العلم  
الإجمالي بالحرمة  
غير مقدور حقيقة.

بعض الأطراف  
خارجا عن محل  
الابتلاء.

خروج بعض  
الأطراف عن محل  
الابتلاء



## ١١- خروج بعض الأطراف عن محل الابتلاء

- اما البحث في المقام الأول - كما إذا علم إجمالاً بنجاسة أحد مائعين مثلاً و كان أحدهما مما لا يقدر المكلف عقلاً على الوصول إليه - فلا إشكال في عدم منجزية هذا العلم الإجمالي.

## ١١- خروج بعض الأطراف عن محل الابتلاء

- ويستند المحققون في وجه ذلك عادةً إلى ان مثل هذا العلم الإجمالي لا يكون علماً بتكليف فعلي فالركن الأول منتف لأن النجس إذا كان هو المائع الذي لا يقدر عليه المكلف فليس موضوعاً للتكليف **إذ التكليف مشروط بالقدرة** لا محالة فلا علم إجمالي بالتكليف الفعلي على كل تقدير و إنما يشك في وجوده لاحتمال كون النجس في الطرف المقدور.

## ١١- خروج بعض الأطراف عن محل الابتلاء

- و كأن هذا التقريب حصل انسياقا مع ما يذكر في بحث الاضطرار فجعلوا الاضطرار العقلي إلى ترك الحرام كالاضطرار العقلي إلى فعله فكما لا ينجز العلم الإجمالي مع الاضطرار إلى ارتكاب طرف معين منه كذلك لا ينجز مع الاضطرار إلى تركه لأن التكليف مشروط بالقدرة و كل من الاضطرارين يساوق انتفاء القدرة فلا يكون التكليف ثابتا على كل تقدير.

## ١١- خروج بعض الأطراف عن محل الابتلاء

• و التحقيق: ان الاضطرارين يتفقان في نقطة و يختلفان في أخرى، فهما **يتفقان** في عدم صحة توجه النهي و الزجر معهما فكما لا يصح ان يزجر المضطر إلى شرب المائع عن شربه كذلك لا يصح زجر من لا يتمكن من شربه و هذا يعني انه لا علم إجمالي بالنهي في كلتا الحالتين،

## ١١- خروج بعض الأطراف عن محل الابتلاء

- و لكنهما **يختلفان** بلحاظ مبادئ النهى من المفسدة و المبعوضة فان الاضطرار إلى الفعل يشكل حصة من وجود الفعل مغايرة للحصة التي تصدر من المكلف بمحض اختياره فيمكن ان يفترض ان الحصة الواقعة عن اضطرار كما لا نهى عنها لا مفسدة و لا مبعوضة فيها و انما المفسدة و المبعوضة في الحصة الأخرى.

## ١١- خروج بعض الأطراف عن محل الابتلاء

• واما الاضطرار إلى ترك الفعل و العجز عن ارتكابه فلا يشكل حصة خاصة من وجود الفعل على النحو المذكور فلا معنى لافتراض ان الفعل غير المقدور للمكلف ليس واجدا لمبادئ الحرمة و انه لا مفسدة فيه و لا مبعوضة، إذ من الواضح ان فرض وجوده مساوق لوقوع المفسدة و تحقق المبعوض

## ١١- خروج بعض الأطراف عن محل الابتلاء

- فكم فرق بين من هو **مضطر** إلى أكل لحم الخنزير لحفظ حياته و من هو **عاجز** عن أكله لوجوده في مكان بعيد عنه فأكل لحم الخنزير عن اضطرار إليه قد لا يكون فيه مبادئ النهي أصلاً فيقع من المضطر بدون مفسدة و لا مبعوضية و اما أكل لحم الخنزير البعيد عن المكلف فهو واجد للمفسدة و المبعوضية لا محالة و عدم النهي عنه لا لأن وقوعه لا يساوق الفساد بل لأنه لا يمكن ان يقع،

## ١١- خروج بعض الأطراف عن محل الابتلاء

- و نستخلص من ذلك ان مبادئ النهي يمكن ان تكون منوطة بعدم الاضطرار إلى الفعل و لكن لا يمكن ان تكون منوطة بعدم العجز عن الفعل، و عليه ففي حالة الاضطرار إلى الفعل في أحد طرفي العلم الإجمالي يمكن القول بأنه لا علم إجمالي بالتكليف لا بلحاظ النهي و لا بلحاظ مبادئه،



## ١١- خروج بعض الأطراف عن محل الابتلاء

- و اما في حالة الاضطرار بمعنى العجز عن الفعل في أحد طرفي العلم الإجمالي فالنهي و ان لم يكن ثابتا على كل تقدير و لكن **مبادئ النهي** معلومة الثبوت إجمالا على كل حال و **هو كاف في التنجيز\*** لأن ما يدخل في العهدة انما هو روح الحكم و ان لم يجعل المولى خطابا على طبقه لعدم الحاجة إليه أو لاستهجانته فالركن الأول ثابت لأن العلم الإجمالي بالتكليف يشمل العلم الإجمالي بمبادئه
- \* سيظهر أن معلومية مبادئ الحكم ليست كافية في التنجيز بل لا بد من امكان التنجيز عقلاً و هو مفقود هنا كما سيصرح به السيد الشهيد في بيان المسألة على مسلك العلية. ( مهدي الهادوي الطهراني )

## ١١- خروج بعض الأطراف عن محل الابتلاء

- و يجب ان يفسر عدم التنجيز على أساس اختلاف الركن الثالث أى ان الأصل المؤمن يجرى فى الطرف المقذور بلا معارض إذ لا معنى لجريانه فى الطرف غير المقذور لأن إطلاق العنان تشريعا فى مورد تقيد العنان تكويننا لا محصل له فينحل العلم الإجمالى حكما هذا على مسلك الاقتضاء

## ١١- خروج بعض الأطراف عن محل الابتلاء

• و اما على مسلك العلية فأيضاً لا يكون العلم الإجمالي منجزاً لأنه ليس صالحاً لتنجيز معلومه على كل تقدير لأن التنجيز هو الدخول في العهدة عقلاً و الطرف غير المقدور كما لا يعقل تعلق الخطاب به لا يعقل تنجزه و دخوله في العهدة عقلاً\* و يشترط عند أصحاب هذا المسلك ان يكون العلم الإجمالي منجزاً لكلا الطرفين [١].

• \* قد مر أن معلومية مبادئ الحكم ليست كافية في التنجيز بل لا بد من امكان التنجيز عقلاً و هو مفقود هنا و قد صرح به السيد الشهيد هنا. ( مهدي الهادوي الطهراني )

# ١١- خروج بعض الأطراف عن محل الابتلاء

- [١]- قد يقال: إذا لم يتخصص الفعل إلى حصتين مقدور وغير مقدور جرى ذلك في طرف الواجب المردد بين طرفين أحدهما غير مقدور للمكلف مع انه لا إشكال في عدم تمامية الركن الأول من أركان العلم الإجمالي فيه.
- فانه يقال: في طرف الوجوب يمكن ان تكون القدرة شرطا في الاتصاف بحيث من دونها لا حاجة للمولى إلى الفعل فلا محبوبية لا ان المحبوب لا يتحقق و هذا بخلاف الحرام أو المبعوض فان القدرة عليه التي تعنى القدرة على العصيان لا يمكن ان تكون دخيلة لا في المبعوض و لا في البغض، نعم يمكن ان تكون الحصة الاختيارية لا الاضطرارية هي المبعوضة إلا ان هذا معناه بحسب الحقيقة ان القدرة على امتثال الحرمة و ترك الحرام دخيلة في الاتصاف كما لا يخفى.
- نعم يمكن ان يناقش في تمامية الركن الأول من أركان منجزية العلم الإجمالي في المقام بأحد امرين:
- الأول- ربما يكون الملاك في النهي من جهة المصلحة في الترك لا المفسدة في الفعل فإذا احتمل ذلك كان الشك في الاتصاف واردا بان يكون الترك غير الاضطراري القهري هو الواجد للملاك كاحتمال اختصاص الملاك بالفعل الاختياري في الواجب فلا يكون العلم بروح التكليف فعليا على كل تقدير.
- الثاني- ان الركن الأول انما هو تعلق العلم الإجمالي بما يدخل في العهدة و يتنجز على المكلف- سواء كان خطابا أو ملاكا- فإذا كان العجز مانعا عن الخطاب الشرعي كان مانعا لا محالة عن حكم العقل بالتنجز و حق الطاعة- كما اعترف به سيدنا الأستاذ (قدس سره) في تخريج عدم المنجزية في المقام على مسلك العلية- و معه لا يكون العلم الإجمالي في المقام علما إجماليا بما يدخل في العهدة و يقبل التنجز على كل تقدير بل بلحاظ ما يصلح للدخول في العهدة تكون الشبهة بدوية فلا يتوقف التأمين في المقام على اختلال الركن الثالث بل تجرى حتى البراءة العقلية على القول بها.
- و دعوى: انه بعد العلم بفعلية الملاك في أحد الطرفين يكون الشك في تحققه لو اقتحم الطرف المقدور فيحكم العقل بالاشتغال فيه لو لا الترخيص الشرعي.
- مدفوعة: بأن المنجز عقلا ما إذا شك في تحصيل امتثال التكليف المعلوم تعلقه بفعل كما في موارد الشك في المحصل لا ما إذا كان الشك في تعلقه بالطرف المقدور أو غير المقدور كما في المقام فان هذا من الشك في التكليف و انه فيما يكون مقدورا ليكون منجزا أو فيما لا يكون مقدورا فلا يكون منجزا.

# ١١- خروج بعض الأطراف عن محل الابتلاء

بعض أطراف العلم  
الإجمالي بالحرمة  
**غير مقدور حقيقة.**

بعض الأطراف  
**خارجا عن محل  
الابتلاء.**

خروج بعض  
الأطراف عن محل  
الابتلاء

١١- خروج بعض الأطراف عن محل الابتلاء

• واما البحث في المقام الثاني - وهو ما إذا كان أحد طرفي العلم الإجمالي خارجا عن محل الابتلاء. فقد ذهب المشهور إلى عدم منجزية العلم الإجمالي فيه و خالف في ذلك الأستاذ،

## ١١- خروج بعض الأطراف عن محل الابتلاء

- وقد ربطوا ذلك إثباتا و نفيًا **باشتراط الدخول في محل الابتلاء في صحة التكليف**، فالذين أنكروا منجزية هذا العلم استندوا في ذلك إلى ان الدخول في محل الابتلاء شرط في التكليف فلا علم إجمالي بالتكليف مع خروج أحد طرفيه عن محل الابتلاء، و السيد الأستاذ حيث أنكر اشتراط التكليف بالدخول في محل الابتلاء أقر منجزية العلم الإجمالي.

## ١١- خروج بعض الأطراف عن محل الابتلاء

- و سوف يتضح ان **عدم منجزية** هذا العلم الإجمالي **لا يرتبط** بهذه المسألة أصلاً بل حتى على القول **بفعليّة التكليف في موارد الخروج عن محل الابتلاء** كما هو الصحيح على ما سوف يظهر لا يكون هذا العلم الإجمالي منجزاً.
- و تفصيل الكلام في ذلك.



## ١١- خروج بعض الأطراف عن محل الابتلاء

- ان وصف الدخول في محل الابتلاء كالعجز الحقيقي لا يمكن ان يكون دخيلا في الملاك لأن هذا الوصف لا يمكن ان يكون محصا للفعل إلى حصة داخلية في محل الابتلاء و حصة غير داخلية فيه إذ فرض وقوعه هو فرض دخوله في محل الابتلاء لا محالة [١]،

# ١١- خروج بعض الأطراف عن محل الابتلاء

[١]- قد تقدم المناقشة في ذلك في العجز الحقيقي. و نضيف هنا بأننا إذا سلمنا عدم التخصيص في مورد العجز العقلي فلا نسلمه في المقام لأن تخصيص الفعل بالدخول في محل الابتلاء و عدمه بنحو بحيث يكون الملاك مخصوصا بالحصّة الداخلة في محل الابتلاء يتصور بأحد أنحاء.

الأول- ان يراد بعدم الدخول في محل الابتلاء المنافرة مع الطبع كما في أكل الخبائث فان هذه الحيثية لا إشكال في انها تصلح لتخصيص الفعل إلى حصّة تصدر من المكلف على خلاف طبعه و حصّة تصدر منه بمطاوعة طبعه و رغبته فيمكن ان تكون هذه الحيثية دخيلة في ملاك النهي بحيث تكون المفسدة في الفعل المطاوعى.

الثاني- ان تكون المفسدة و الملاك في الحصّة الخارجة عن محل الابتلاء و التي يكون تحقيقها بحاجة إلى مقدمات بعيدة شاقة مزاحمة مع مصلحة الترخيص لمن تحمل المشقة و فعل تلك المقدمات بحيث بعد الكسر و الانكسار لا تكون المفسدة غالبية فلا ملاك في تحريمه.

الثالث- ان يكون الملاك و المفسدة في صدور الفعل من المكلف متكررا لا صدوره منه نادرا كما في الفعل الخارجى عن محل الابتلاء بطبعه أو بالنسبة إلى بعض المكلفين فلو فرض مثلا ان شرب التتن للغنى متوفر بخلاف الفقير فانه لا يتمكن عادة من شرائه فيحرم شرب التتن على الغنى دون الفقير لأن افتراض اقدمه عليه نادر لخروجه عن محل ابتلائه و لا مفسدة ملزمة في وقوع الفرد النادر.

و هكذا يظهر ان احتمال دخالة الخروج عن محل الابتلاء في الملاك و المفسدة بعنوانه أو بعنوان ملازم معه معقول في نفسه و عليه فلو فرض اشتراط التكليف به لم يكن وجه لإحراز فعليه الملاك.

## ١١- خروج بعض الأطراف عن محل الابتلاء

• و عليه فالملاك محرز على كل حال و هذا وحده كاف في التنجيز و لو فرض اشتراط التكليف و الخطاب بوصف الدخول في محل الابتلاء لما عرفت من ان إحراز روح التكليف و مباديه يكفي في التنجيز و لو فرض عدم النهي لاستهجانته أو لغويته

## ١١- خروج بعض الأطراف عن محل الابتلاء

- على ان الصحيح عدم اشتراط التكليف بمعنى الخطاب بالدخول في محل الابتلاء إذ لا وجه لذلك فانه إن ادعى استهجان إطلاق الخطاب للفقير المستضعف بالنهي عن جباية الضرائب مثلا التي هي خارجة عن محل ابتلائه و من شئون السلاطين فمن الواضح ان هذا الاستهجان مربوط بجهات عرفية في باب المحاورة و لهذا يثبت هذا الاستهجان حتى مع تقييد النهي بالدخول في محل ابتلائه و يرتفع بافتراض الخطاب عاما و بنحو القضية الحقيقية للناس جميعا كما إذا قال لا يجوز لأحد ان يظلم.

١١- خروج بعض الأطراف عن محل الابتلاء

• و ان ادعى لغوية الخطاب بمعنى الجعل و الاعتبار أو بمعنى التحريك المولوى باعتبار ضمان عدم صدور الفعل الخارج عن محل الابتلاء فيكون صدوره من المولى عبثاً و لغواً.

## ١١- خروج بعض الأطراف عن محل الابتلاء

• فالجواب: أولاً - ان هذا لو تم فقد يتم في الخطابات الجزئية و التي فيها مئونة زائدة و لا يتم فيما إذا كان استفادة التحريم بإطلاق خطابه لحالة الخروج عن محل الابتلاء\* إذ ليس فيه مئونة زائدة.

• \* لكن الخارج عن محل الابتلاء خارج عن الإطلاق بالقرينة اللبية المرتكزة (مهدى الهادوى الطهراني)

## ١١- خروج بعض الأطراف عن محل الابتلاء

- و ثانياً- يكفي فائدة للنهي و الزجر تمكين المكلف من التعبد بتركه و الإتيان به على وجه قربي حسن\*، و قد ثبت في الفقه انه يكفي في العبادية وجود داع النهي و ان انضم إليه داع آخر غير محرم.
- \*هذا المقدار من الفائدة لا يكفي لشمول الإطلاق له عرفاً (مهدى الهادوى الطهراني)

## ١١- خروج بعض الأطراف عن محل الابتلاء

- و ان ادعى استحالة الخطاب و التحريك المولوى لأنه تحصيل للحاصل
- فالجواب- مضافا إلى ما تقدم من فائدة تمكين المكلف من التعبد بتركه ان تحصيل الحاصل عبارة عن تحصيل امر فى طول حصوله و هو المحال،



## ١١- خروج بعض الأطراف عن محل الابتلاء

- و ما نحن فيه ليس كذلك و انما هو تحصيل في عرض تحصيل آخر فيصبح كل منهما بالفعل جزء للعلّة
- فالمكلف يوجد له زاجران عن الفعل أحدهما الطبع و الخروج عن محل الابتلاء و الآخر النهي المولوى.

## ١١- خروج بعض الأطراف عن محل الابتلاء

- على ان إشكال تحصيل الحاصل في خطاب المولى لو أريد به اللغوية و عدم الفائدة في الزجر التشريعي رجع إلى الدعوى السابقة، و ان أريد به تحصيل الحاصل بمعناه الفلسفي المحال فمن الواضح ان التحصيل التشريعي هو المجعول بالخطاب و الحاصل انما هو الحصول التكويني و أحدهما غير الآخر.

## ١١- خروج بعض الأطراف عن محل الابتلاء

• و هكذا يتضح: ان الخروج عن محل الابتلاء لا يكون شرطاً في الخطاب و التكليف\* فضلا عن الملاك و مبادئ التكليف فالركن الأول من أركان منجزية العلم الإجمالي متوفر فيه إلا ان الركن الثالث غير متوفر لأن وصف الدخول في محل الابتلاء شرط في جريان الترخيص الظاهري،

• \* بل اتضح بطلانه (مهدى الهادوى الطهراني)

## ١١- خروج بعض الأطراف عن محل الابتلاء

• و بذلك يفسر عدم منجزية العلم الإجمالي في موارد خروج بعض أطرافه عن محل الابتلاء لأن الأصل الترخيصى تعيين للموقف العملى تجاه التزام بين الأغراض اللزومية و الترخيصىة و العقلاء لا يرون تزامنا من هذا القبيل بالنسبة إلى الطرف الخارج عن محل الابتلاء بل يرون الغرض اللزومى المحتمل مضمونا بحكم الخروج عن محل الابتلاء بدون تفريط بالغرض الترخيصى

١١- خروج بعض الأطراف عن محل الابتلاء

• وهذا يعنى ان الأصل الترخيصى فى الطرف الداخلى فى محل الابتلاء يجرى بلا معارض فإدلة الأصول العملية لا تجرى عن التكليف المحتمل فى الطرف الخارج عن محل الابتلاء.

## ١١- خروج بعض الأطراف عن محل الابتلاء

• نعم لو اخترنا مسلك **العليه** في منجزية العلم الإجمالي لم يفد ما ذكرناه في المنع عن المنجزية لما عرفت من ان قيد الدخول في محل الابتلاء ليس شرطاً في التكليف\* فضلا عن مباديه فكيف يعقل ان يكون شرطاً في التنجيز\*\*.

• \* بل اتضح بطلانه (مهدى الهادوى الطهراني)

## ١١- خروج بعض الأطراف عن محل الابتلاء

- \*\*\* لقد ظهر مما مر أن العلم الإجمالي لا يكون منجزاً هنا على مسلك العلية أيضاً لأنه ليس صالحاً لتنجيز معلومه على كل تقدير لأن التنجيز هو الدخول في العهدة عقلاً و الطرف الخارج عن محل الابتلاء كما لا يعقل تعلق الخطاب به لا يعقل تنجزه و دخوله في العهدة عقلاً و يشترط عند أصحاب هذا المسلك ان يكون العلم الإجمالي منجزاً لكلا الطرفين. (مهدي الهادوي الطهراني)

## ١١- خروج بعض الأطراف عن محل الابتلاء

• و هكذا يتضح: اننا **نوافق المشهور** في المقام حيث ذهبوا إلى عدم منجزية العلم الإجمالي إذا كان بعض أطرافه خارجا عن محل الابتلاء و لكن لا على أساس ما استندوا إليه من انثلام الركن الأول \* و اشتراط فعليه التكليف بذلك بل على أساس عدم المعارضة بين الأصول الترخيضية في الأطراف.

• \* بل اتضح بطلانه (مهدى الهادوى الطهراني)



## ١١- خروج بعض الأطراف عن محل الابتلاء

• و ينبغي الإشارة إلى أمور:

• منها- ان المحقق العراقي (قده) بعد ان استند في عدم منجزية العلم الإجمالي في المقام إلى **شرطية الدخول في محل الابتلاء** و عدم كونه أجنبيا عن المكلف بحيث يعد عرفا عاجزا عنه **في صحة التكليف** ذكر ان ذلك شرط في الوجوب أيضا فكما لا يصح نهى المحكوم عن ارتكاب مظالم الحاكم كذلك لا يمكن امره بما هو من شئونه فلو علم إجمالا بوجوب ذلك أو وجوب فعل آخر داخل في محل ابتلائه لم يكن منجزا عليه.

## ١١- خروج بعض الأطراف عن محل الابتلاء

- و فيه: مضافا إلى ما عرفت من ان الدخول في محل الابتلاء ليس شرطا في التحريم و النهى، ان **أمر المولى الحقيقى** غير مقيد عقلا و عرفا الا **بالقدرة على امتثاله** **تكويننا** اما مجرد صعوبة المقدمات أو كثرتها فلا تمنع من صحته فضلا عن تنجيزه لأن مولوية مولانا ذاتية و مطلقة و ليست كالمولويات العرفية التى ربما يدعى ضعفها و عدم ثبوتها فى موارد الأفعال الشاقة.

## ١١- خروج بعض الأطراف عن محل الابتلاء

- فلو أريد دعوى عدم الأمر من قبل الشارع بالفعل الشاق الخارج عن محل الابتلاء لعدم تعلق غرض له بذلك فهو بلا موجب لوضوح ان الشارع قد يتعلق غرضه بذلك كما امر نبينا صلى الله عليه وآله بنشر الدين و فتح العالم و مقارعة المستكبرين و إذلال القياصرة و الأكاسرة مع ان مثل هذا العمل كان بحسب النظر البدائي غير مقدور له و ان التكليف به لغو.

١١- خروج بعض الأطراف عن محل الابتلاء

• ولو أريد دعوى انه لا يتنجز على المكلف فقد عرفت ان التنجيز مرتبط بدائره المولوية وحق الطاعة و هي مطلقة في حق مولانا سبحانه فقياس الوجوب في المقام بالتحريم في غير محله.

## خروج بعض الأطراف عن الابتلاء

• [التنبيه العاشر] خروج بعض الأطراف عن الابتلاء

• التنبيه العاشر: في فرض خروج بعض الأطراف عن محلّ الابتلاء قبل العلم أو مقارنا له، لا بمعنى الخروج عن تحت القدرة نهائياً الذي ظهر حاله في ذيل تنبيه الاضطرار، بل بمعنى كون عدم الارتكاب من قبل المكلف مضمونا بحسب الطبع الأولى للمطلب، و بقطع النظر عن جهات أخرى بما فيها الجهات المولوية، و ذلك يكون لأحد أمرين:

## خروج بعض الأطراف عن الابتلاء

- **الأوّل:** أن يوجد في قدرة العبد عليه خفاء ناشئ من صعوبته الناشئة من **كثرة مقدماته** الطويلة العسرة، فكأنه يتراءى للنظر العرفي أنه غير قادر عليه، فالرجل العادي الذي يزارع مثلاً يتراءى أنه غير قادر على نيل الحكومة، و الأمور المرتبطة بمقاماتها رغم أنه قد يكون عقلاً قادراً على ذلك.
- و **الثاني:** أن يفترض عدم الخفاء في القدرة عليه، لكنه مما **يتنفر الإنسان منه بطبعه**، و ذلك من قبيل أكل الخبائث.

## خروج بعض الأطراف عن الابتلاء

- و تختلف كلمات الأصحاب في ظهورها في إرادة أي قسم من هذين القسمين، فالمحقق **العراقي** رحمه الله (١) يريد من الخروج عن محل الابتلاء القسم **الأول**.

- (١) راجع المقالات: ج ٢، ص ٩٢. و نهاية الأفكار: القسم الثاني من الجزء الثالث، ص ٣٣٨ و ٣٤٩

## خروج بعض الأطراف عن الابتلاء

- و لكنّ كلمات المحقق **النائني** قدّس سرّه (٢) وفاقا لكلمات الشيخ **الأعظم** رحمه الله (٣) تلائم التعميم، و إرادة جامع الخروج عن محلّ الابتلاء **بكلا قسميه**.
- (٢) راجع فوائد الأصول: ج ٤، ص ٢٢. و أمّا أجود التقريرات: ج ٢، ص ٢٥٥ - ٢٥٦ فصريح في تخصيص المسألة بعدم القدرة العادية
- (٣) راجع الرسائل: ص ٢٥١ حسب الطبعة المشتملة على تعليق رحمه الله



خروج بعض الأطراف عن الابتلاء

• والأصحاب ربطوا هذا البحث بمسألة أخرى، وهي: أنه هل يكون التكييف مشروطاً بالدخول في محل الابتلاء، أو لا؟ فمن قال باشتراطه بذلك اختار في المقام عدم التنجيز، و من قال بعدم اشتراطه بذلك اختار هنا التنجيز،

## خروج بعض الأطراف عن الابتلاء

- و من هنا تركّز البحث و النقاش في أنّ التكليف هل يكون مشروطاً بالدخول في محلّ الابتلاء، أو لا؟
- فالمشهور اختاروا عدم التنجيز، لاشتراط التكليف عندهم بذلك، و السيد الأستاذ (١) أنكر اشتراط التكليف بذلك، فأثبت التنجيز في المقام .
- (١) راجع مصباح الأصول: ج ٢، ص ٣٩٥ - ٣٩٦. و الدراسات: ج ٣، ص ٢٥٤ - ٢٥٥

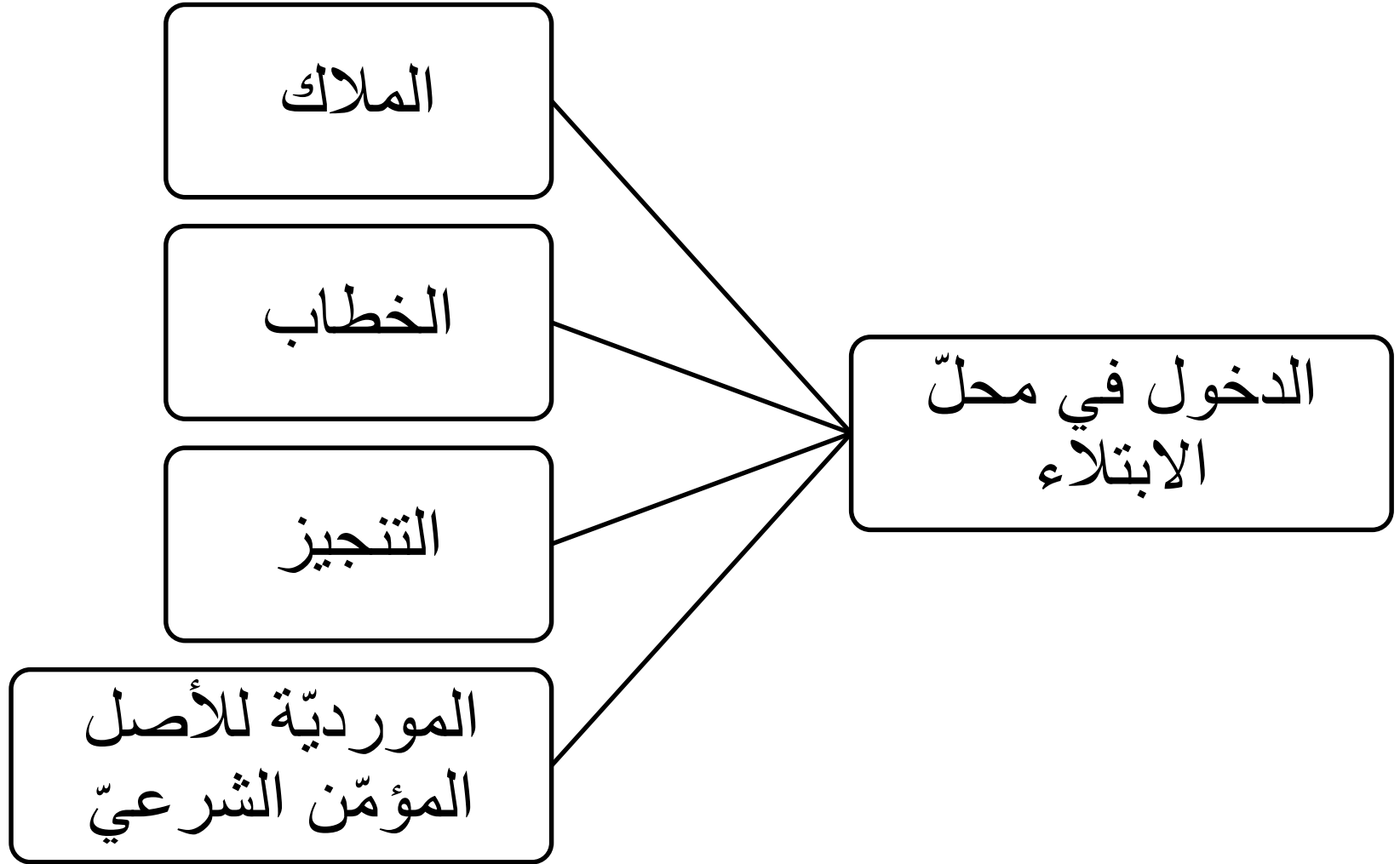
## خروج بعض الأطراف عن الابتلاء

- و الصحيح أنه لا علاقة بين المسألتين، و أن التنجيز في المقام يدور وجودا و عدما مدار نكتة أخرى، فعلى بعض التقادير يكون العلم الإجمالي منجزا، سواء قلنا باشتراط التكليف بالدخول في محل الابتلاء أو لا، و على بعض التقادير لا يكون منجزا مطلقا،

## خروج بعض الأطراف عن الابتلاء

- والمختار هو **عدم التنجيز**، و **عدم اشتراط التكليف بالدخول في محل الابتلاء**، فالمشهور أصابوا في القول بعدم التنجيز، و لكنهم أخطئوا في القول باشتراط التكليف بالدخول في محل الابتلاء، و جعل ذلك مدركا للقول بعدم التنجيز، الأمر الذي أدى بالسيد الأستاذ إلى القول بالتنجيز في المقام، حيث رأى عدم اشتراط التكليف بالدخول في محل الابتلاء.

## خروج بعض الأطراف عن الابتلاء



## خروج بعض الأطراف عن الابتلاء

• و تفصيل الكلام في ذلك: أن دخول وصف الدخول في محل الابتلاء يتصور في مقامات أربعة:

• الأول: الملاك.

• والثاني: الخطاب بعد فرض الفراغ عن عدم دخله في الملاك.

خروج بعض الأطراف عن الابتلاء

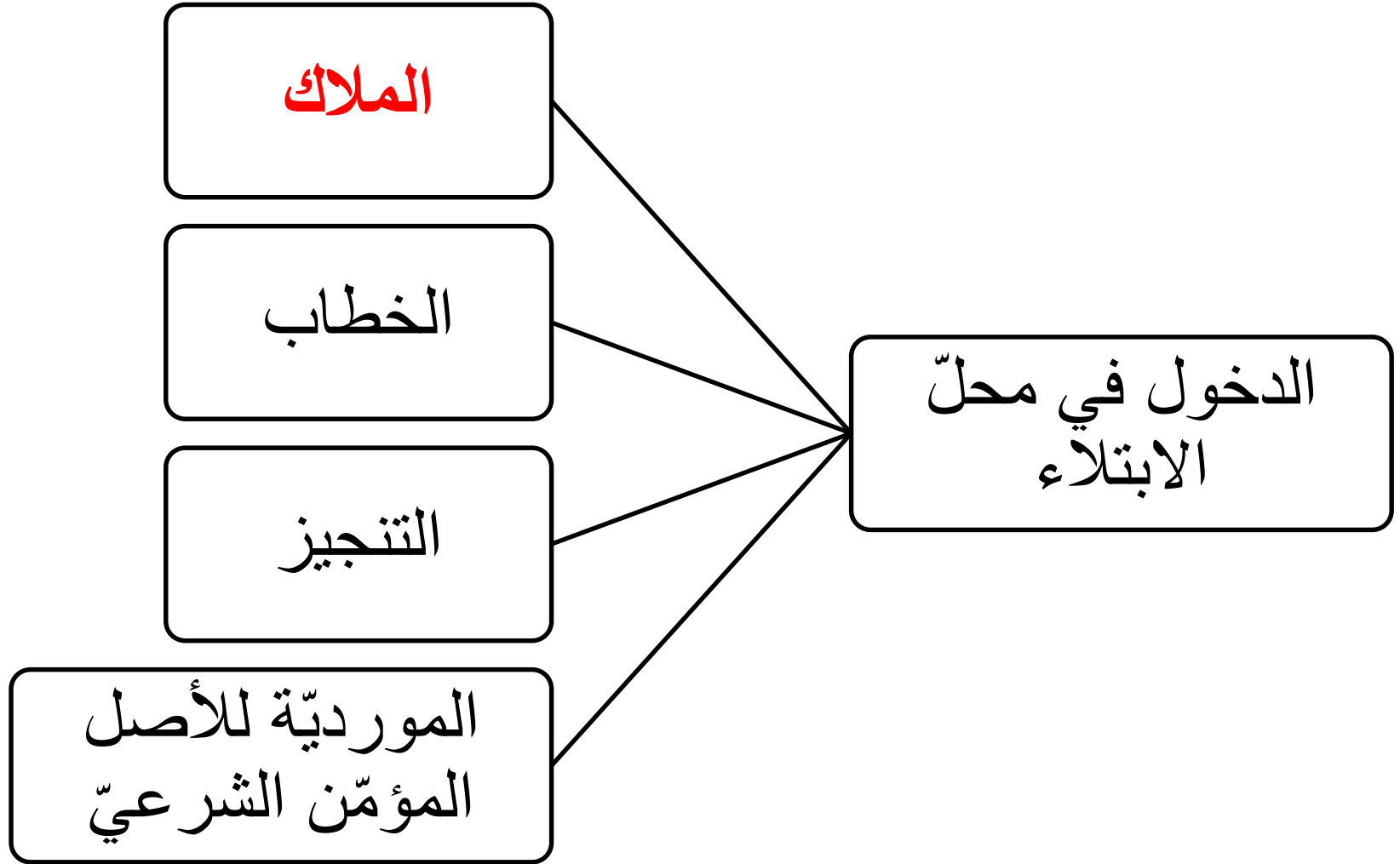
• **و الثالث: التنجيز** بوقوعه طرفاً للعلم الإجمالي، أو بتعلق العلم التفصيلي به بعد فرض الفراغ عن عدم دخله في الملاك و الخطاب، أو في خصوص الملاك.

## خروج بعض الأطراف عن الابتلاء

- **و الرابع: الموردية للأصل المؤمن الشرعي<sup>س</sup> بعد فرض الفراغ عن ثبوت الملاك و الخطاب أو الملاك وحده مع قابلية التنجيز عقلا.**
- **فإن قلنا بموردية هذا الطرف الخارج عن محل الابتلاء للأصل المؤمن الشرعي<sup>س</sup> كان الأصل في الطرف الآخر الداخل في محل الابتلاء مبتلى بالمعارض، فيتساقط الأصلان و يتم التنجيز، و إلا جرى الأصل المؤمن في الطرف الداخل في محل الابتلاء بلا معارض.**



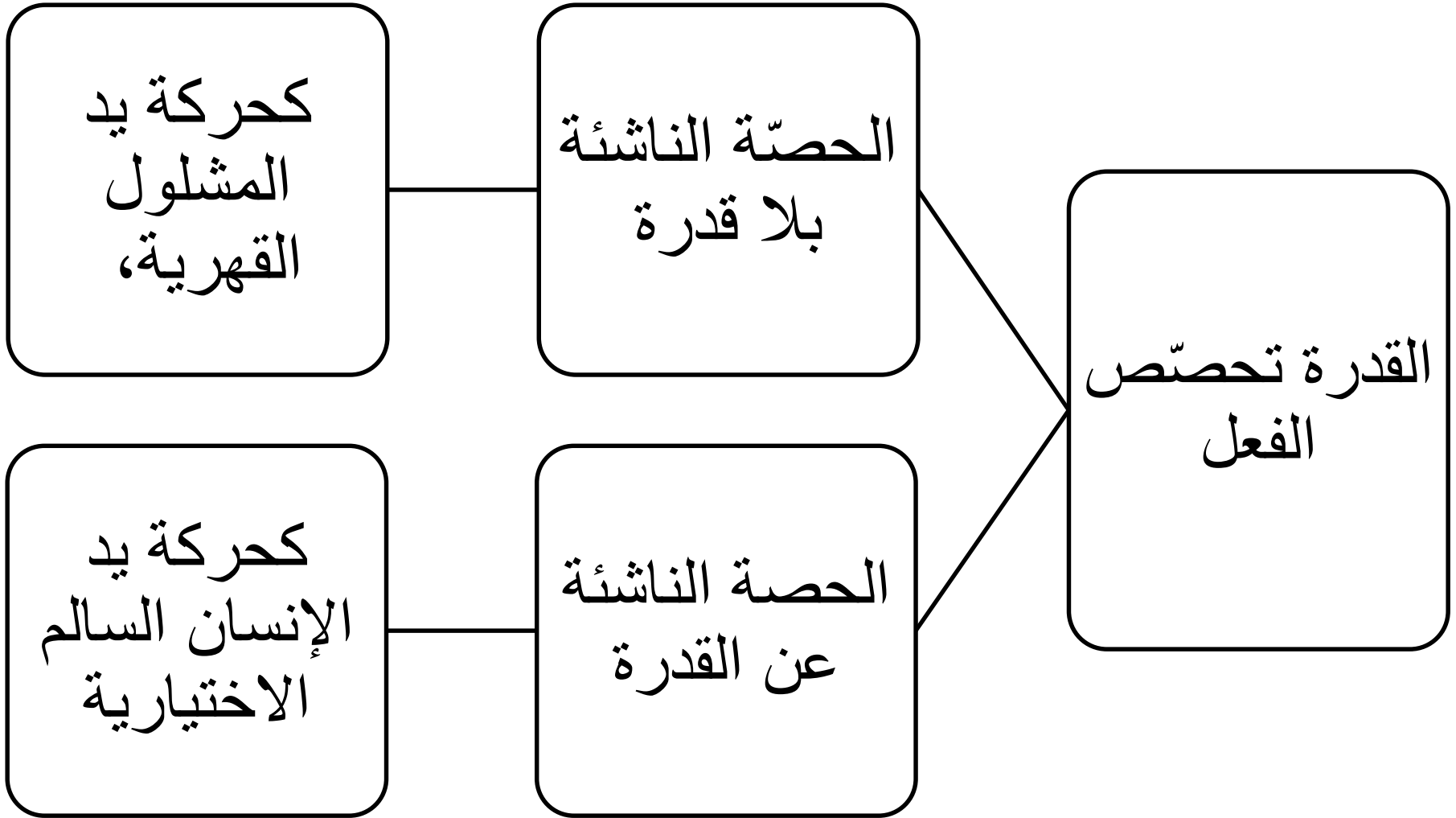
## خروج بعض الأطراف عن الابتلاء



خروج بعض الأطراف عن الابتلاء

• أمّا المقام الأوّل: فالصحيح أن وصف الدخول في محلّ الابتلاء يستحيل دخله في الملاك، و ليس من قبيل وصف القدرة الذي يمكن عقلا دخله في الملاك بان ينتفى الملاك عند عدم القدرة، و ضرورة صدور الفعل، أو استحالته.

## خروج بعض الأطراف عن الابتلاء



## خروج بعض الأطراف عن الابتلاء

- و الفرق بينهما أنّ القدرة تحصّص الفعل [١] المتحقق من العبد إلى حصتين:
- الحصّة الناشئة بلا قدرة، كحركة يد المشلول القهرية،
- و الحصّة الناشئة عن القدرة كحركة يد الإنسان السالم الاختيارية،
- فمن المعقول أن تكون الحصّة الأولى ذات مفسدة، دون الحصّة الثانية.

# خروج بعض الأطراف عن الابتلاء

[١] قد تقول: إن القدرة أو عدمها - بمعنى ضرورة صدور الفعل - هي التي تخصص الفعل إلى حصتين: حصّة تصدير عن اختيار، و حصّة تصدر بلا اختيار. أما القدرة في مقابل العجز عن الفعل، و استحالة صدور الفعل، فلا تخصص الفعل إلى حصتين، فبناء على استحالة دخل الدخول في محل الابتلاء في الملاك يستحيل أيضا دخل العجز التكويني عن الفعل في الملاك.

و الجواب: أن ذات القدرة، التي ليس لها إلّا معنى واحد - و هي السلطنة على الفعل و الترك معا - تخصص الفعل بوجودها و عدمها إلى حصتين: فعل مقترن بالقدرة، و فعل مقترن بعدمها، و معنى دخل القدرة في الملاك: أن حاجة المولى لا تتقوم بخصوص الترك مثلا، بل تتقوم بالجامع بين عدم القدرة و الترك، فمع فرض حصول عدم القدرة ترتفع الحاجة إلى الترك، فعدم القدرة و إن كان قد يتجسد في العجز عن الفعل و ضرورة الترك، لكن معنى دخل القدرة في الملاك:

أن المولى لم يكن بحاجة إلى هذا الترك ما دامت القدرة مفقودة، لأن عدم القدرة أشبع حاجة المولى، فلو كان ينتفى الترك فرضا رغم عدم القدرة لم يكن يضر ذلك بالمولى شيئا، و فرض انتفاء الترك لا يساوق فرض القدرة، إذ أن انتفاء الترك له مصداقان: فقد يتجسد بالفعل عن قدرة، و قد يتجسد بالفعل لا عن قدرة، و هذا بخلاف الخروج عن محل الابتلاء، مع ثبوت القدرة، فإن انتفاء الترك هنا مساوق للدخول في محل الابتلاء، فلا يمكن أن يقال: إن الخروج عن محل الابتلاء أشبع حاجة المولى، إلّا بمعنى أن الخروج عن محل الابتلاء ضمن الترك للمولى، أما إشباعه لحاجة المولى، بمعنى أنه لا يهمله صدور الفعل، و انتفاء الترك، فلا معنى له، لأن صدور الفعل أو انتفاء الترك يستبطن في أحشائه عدم الخروج عن محل الابتلاء.

## خروج بعض الأطراف عن الابتلاء

- و أمّا وصف الدخول في محلّ الابتلاء فلا يحصّص فعل العبد إلى حصتين، حتى يفرض أن إحداهما مشتملة على المفسدة، و الأخرى غير مشتملة عليها، إذ فرض تحقق الفعل مساوق لفرض دخوله في محلّ الابتلاء، لأنّ خروجه عنه عبارة عن عدم ترقب وقوعه من العبد، و فرض وقوعه مساوق لفرض ترقب وقوعه بتحمل الصعاب، أو بعدم تنفر النفس من الخبائث مثلاً، أو بإجبار النفس على الإقدام على ما تتنفر منه، و نحو ذلك [٢].

## خروج بعض الأطراف عن الابتلاء

- [٢] قد تقول: إن هذا الكلام إنما يأتي فيما إذا فرضت الإفسدة في الفعل، فعندئذ لا يعقل كون الدخول في محل الابتلاء دخيلاً في الملاك، لأنه لا يخصص الفعل إلى حصتين، أما إذا افترضت المصلحة في الترك، فمن الواضح أن دخول الفعل في محل الابتلاء يخصص الترك إلى حصتين:
- - حصة ناشئة عن اختيار الترك، رغم سهولة الفعل على العبد، و حصة مقترنة بصعوبة الفعل على العبد، و يمكن افتراض اختصاص المصلحة بخصوص الحصة الأولى.
- والجواب: أنه إن قصد بافتراض اختصاص المصلحة بخصوص الترك المقترن بسهولة الفعل كون هذا القيد من قبيل قيد الواجب، بحيث يجب على العبد أن يسعى في سبيل إدخال ما هو خارج عن محل ابتلائه في محل ابتلائه، ثم يتركه، فهذا أمر معقول، ولكن ليس هذا هو المفروض في المقام.
- أما إذا فرض أنه ليس المطلوب إدخاله في محل الابتلاء، وأن المصلحة إنما هي في جامع الترك، فلا يعقل افتراض كون الدخول في محل الابتلاء دخيلاً في الملاك، لأن هذا يعني أن حاجة المولى ليست في خصوص الترك، بل في الجامع بين الخروج عن محل الابتلاء و الترك، فالخروج عن محل الابتلاء أشبع حاجة المولى، فلا يهمه - عندئذ - الترك أو إنهاء الترك.
- وهذا - كما ترى - لا معنى له، فإن الخروج عن محل الابتلاء إنما يشبع حاجة المولى بمعنى ضمانته للترك، لا بمعنى كونه بديلاً عن الترك، بحيث لا يغيظ المولى كسر الترك، فإن كسر الترك يتضمن في أحشائه معنى الدخول في محل الابتلاء، و إن شئت فقل: إن اختصاص المصلحة بخصوص الترك المقترن بدخول الفعل في محل الابتلاء، إن كان بمعنى وجوب إدخاله في محل الابتلاء فهو خلف المفروض، و إن كان بمعنى تضييق في الوجوب، لا في الواجب، فهذا التضييق لا يد أن يؤدي إلى تخصيص في الضد العام المبعوض أيضاً، لأن تضييق الوجوب يضيّق - لا محالة - حرمة الضد العام، و الضد العام للترك - و هو الفعل - لا يقبل التخصيص إلى حصتين، بالدخول في محل الابتلاء و الخروج عنه كما عرفت.